الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقاء العمل السنوى الرابع
حـــول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة
٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٩٥

زيادة القدرة التنافسية للقطاع الخاص

ورقه مقدمة من
أ. / بدر الدين خطاب
عضو اللجنه الاقتصادية

زيادة القدرة التنافسية للقطاع الخاص

- ماهو دور الحكومة فى زيادة القدرة التنافسية للقطاع الخاص ، وماهو دور هذا القطاع في تحقيق هذا الهدف ؟

اجابة هذين السؤالين ، هما موضوع هذه الورقة.

أما عن الدور الذى يجب أن تضطلع به الحكومة لاداء دورها الواجب فى هذا المجال ، فى ظل مناخ الحرية الاقتصادية ، وفى ضوء المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الساحة المحلية والاقليمية والعالمية ، فانه يتلخص فى عدد من المهام ، أوجزها فيما يلى :-

- دراسة الاثار المترتبة على ضريبة المبيعات بالنسبة لكل عنصر من عناصر الانتاج على حده والعمل على تخفيضه أو الغائه ، حتى تتمشى أسعار المنتجات النهائية المعدة للتصدير مع أسعار مثيلاتها فى الاسواق العالمية ، وبحيث لايتجه المستهلك المحلى الى شراء المنتجات الارخص سعراً ، خصوصا فى السنوات القادمة والتى ستشهد تخفيضات متتالية فى نسب الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات تطبيقا لاتفاقية الجات .

- ولا شك أن نهوض الحكومة بهذا الواجب يستلزم قيام التعاون الواجب فى هذا المجال بين وزارات الاقتصاد والمالية واتحاد الصناعات والغرف التجارية ، فضلا عن توافر المعلومات عن التغيرات التى تطرأ على أسعار كل عنصر من عناصر الانتاج وكذلك على أسعار السلع والخدمات فى مختلف الاسواق العالمية .

- ولعل ضرورة تحقيق هذا التعاون ودراسة آثار هذه التغيرات وما يستوجبها من قرارات تنفيذية هى ماتدعونا الى التفكير فى انشاء آلية جديدة ، تضمن تحقيق هذا الهدف بالسرعة الواجبة ، بعيدا عن سياسات الجزر المنعزلة التى مازالت قائمة بين بعض الوزارات والاجهزة ، كنتيجة طبيعية لما يتمخض من آثار مازالت عالقة بالاداء الحكومى الذى لايزال أسيرا للروتين الذى ظل سائدا خلال سنوات التطبيق الاشتراكى

- لابد وأن تحرص الحكومة على خفض الجمارك على مستلزمات الانتاج كضرورة لتشجيع الصادرات من ناحية ، وحتى تتمشى أسعار المنتجات المحلية مع مثيلاتها من السلع الاجنبية ، خصوصا بعد تطبيق نسب تخفيض الجمارك على الواردات ، كما تقضى اتفاقية الجات .

وهو ما يعنى أن يتمشى تخفيض الجمارك على كل عنصر من عناصر الانتاج مع نسبة تخفيض الجمارك على واردات المنتج النهائى التى تشكل هذه العناصر نسبا محددة فى تكوينه

- ونظرا للتطور السريع الذى يحدث فى نسب المزج بين عناصر الانتاج فان الحكومة مطالبة بتوفير المعلومات التى توقفها على هذه الحقائق مع الاستعانة بالخبراء المتخصصين فى هذه المسائل الدقيقة وهو ما يدفعنا الى المطالبة بالاستعانة بهؤلاء الخبراء قبل اصدار قرارات التخفيض حتى يحدث التعادل الواجب بين أسعار المنتج المحلى ومثيله الاجنبى ، بعد تخفيض أسعار عناصره بنفس نسبة تخفيض أسعار الجمارك على السلعة المثيلة الواردة من الخارج ، مع ضرورة الحرص على صدور القرارين فى توقيت واحد حرصا على مصالح المنتجين والمستهلكين والمستوردين ، وباعتبار الحكومة حكما عدلا بين كافة هذه الاطراف .

- نظرا لزيادة أعباء الضرائب التى يلتزم بها المنتج المحلى تجاه العديد من الجهات ، فاننا نتطلع الى مساهمة الحكومة فى زيادة القدرة التنافسية للقطاع الخاص من خلال تخفيف الاعباء الضريبية على النشاط التصديرى والمشروعات الصناعية الجديدة ، من خلال قيام الحكومة بمنح اعفاء كامل للمصدرين من ضريبة الارباح التجارية على النشاط التصديرى لمدة خمس سنوات على الاقل ، مع الغاء الرسوم والمصاريف الادارية التى تفرض على الصناعة تحت مسميات مختلفة ، مع عدم السماح بفرض أية أعباء جديدة الا بعد اطلاع مجلس الوزراء علي نتائج آثار هذه الاعباء على الموقف التنافسى لسلعنا التصديرية ومنتجاتنا المحلية مع العمل على الغاء ضريبة القوى المحركة ، والتى تبلغ ثمانية جنيهات عن كل حصان ، وتحقيقا للهدف ذاته فاننا نناشد الحكومة سرعة المبادرة باعادة النظر فى باقى الضرائب والدمغات والرسوم بالشكل الذى يساهم فى زيادة القدرة التنافسية للسلع المصرية بالاسواق العالمية والاقليمية ، وأيضا فى السوق المحلية .

- أن تحرص الحكومة على مواصلة خفض التكلفة الاستثمارية للمشروعات من خلال تخفيضها لاثمان الاراضى الصحراوية بعد توفير البنية الاساسية اللازمه لها ، وبما يتمشى مع أثمان الاراضى فى دول الاقتصاد الحر ، وبحيث يساهم ذلك فى زيادة القدرة التنافسية للقطاع الخاص الوطنى ، ويشجع الاستثمارات الاجنبية خصوصا وأن ذلك يمكننا من الحصول على التكنولوجيا المتقدمة من خلال قيام صور من التعاون والمشاركة بين القطاع الخاص الوطنى والاجنبى .

- أن تعمل الحكومة علي مواصلة تقوية الروابط والعلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية مع الدول المتقدمة صناعيا بالشكل الذى يسمح للقطاع الخاص بالحصول على التطبيقات التكنولوجية وهو ما يمكن تحقيقه من خلال حرص الحكومة على ايجاد المناخ الملائم للاستثمار الاجنبى عن طريق المشاركة مع القطاع الخاص الوطنى ، الامر الذى يدعونا الى المطالبة بدفع خطوات انشاء المناطق الصناعية والريفيرا المصرية بشبه جزيرة سيناء قدما الى الامام .

- أن تمضى الحكومة قدما في مواصلة دعم التطوير للتعليم الفنى ، وتحديد المناهج الدراسية لنظام التلمذة الصناعية، طبقا لمشروع مبارك كول ، بالشكل الذى يساهم فى تحقيق التنمية البشرية وتوفير المناخ الملائم أمام الكوادر الفنية المصرية لتطويع التكنولوجيا المنقولة وتطويرها بما يتمشى مع ظروفنا المحلية دون أن نتخلف عن التطورات العالمية .

-لابد وأن تسعى الحكومة الي مواصلة تطوير المراكز البحثية الحكومية مع فتح المجال أمامها لتقديم خدماتها للقطاع الخاص الوطنى من خلال نظام محكم ، وبما يحقق المرونة اللازمة والانطلاقة الواجبة فى الاخذ بالاساليب العلمية الحديثة سواء فى مجال الانتاج أو التغليف أو التسويق .

- لابد وأن تحرص الحكومة على مواصلة جهودها فى تحسين أدائها فى مجال النقل البرى ، والبحرى وايضا في مجال الخدمات التي تقدمها شركة مصر للطيران ، مع تطبيق مبادىء التشغيل التجارية بالنسبة لخدمات النقل والشحن والتفريغ ، الامر الذى يدفعنا الى المطالبة بفتح مجال المنافسة فى تقديم هذه الخدمات بين قطاعى الاعمال العام والخاص ، ليس فقط لتخفيض التكاليف التى يتحملها المصدر أو المستورد المستفيد من هذه الخدمات ، بل أيضا لتفادى البطء الحادث الان سواء فى أعمال الشحن أو التفريغ أو التخليص الجمركى ، بالمقارنة بما يتم فى الموانىء العالمية الاخرى .

- صحيح أن القرارات الاخيرة التى صدرت فى هذا الصدد قد أحدثت ردود فعل ايجابية بين المصدرين والمستوردين ، ولكننا نتطلع الى تخفيض أكبر في أسعار النقل والشحن والتفريغ ، مع رفع مستوى أداء الشركات المؤدية لهذه الخدمات بالشكل الذى يساهم فى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية عالمياً واقليمياً .

- لابد وأن تواصل الحكومة جهودها فى تطوير وتقوية الاجراءات والقواعد المصرفية ، من خلال الدور الذى يقوم به البنك المركزى فى مراقبة النشاط الائتمانى والعمل على دعمه باستمرار مع القيام بدوره فى دعم كفاءة البنوك فى تعبئة المدخرات من خلال المرونة فى تحريك نسب الائتمان درء تلك المخاطر المترتبة عليه ، من خلال اتباع النظم المالية الكفيلة بتحقيق هذا الهدف .

كما يجب أن تواصل الحكومة جهودها في دعم سوق المال من خلال توفير العوامل والادوات التى تكفل دعم عوامل الثقة فى التعامل وتوفير البيانات التي تساهم فى تحقيق الانضباط في التعامل حى نتجنب الاثار السلبية التى يمكن أن تترتب علي حدوث الارتفاعات العشوائية فى أسعار الاسهم والسندات خلال حركة التعامل فى سوق الاوراق المالية ، وهو مايدفعنا الي المطالبة انشاء بنك للمعلومات داخل سوق الاوراق المالية مع العمل على الزام جميع الشركات المقيدة بالبورصه على تقديم بيانات دورية عن نشاطها وأرباحها الى هذا البنك ، كما يستوجب ذلك علينا الدعوة الى تفعيل دور ادارة الشركات والاجهزة الرقابية المختلفة لالزام الشركات المساهمة بتكوين الاحتياطيات القانونية الواجبة والالتزام بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها في تقييم الاصول وتحديد الارباح حتى تعبر كوبونات الاسهم عن القيمة الحقيقية للسهم .

ولاشك أن حرية تدفق المعلومات داخل سوق المال وتوافرها بالقدر الواجب والتزام الشركات التى تقوم باعداد قوائمها المالية بتوخى الدقة العلمية الواجبة عند اعدادها لهو كفيل بتحقيق الانضباط الواجب فى حركة النشاط داخل سوق الاوراق المالية .

- أما عن حق الحكومة في اداء دورها كحكم بين المتعاملين داخل سوق الاوراق المالية فأنه لا يتصادم ولا يتعارض مع مبادىء حرية التجارة ، أو المحافظة على أسرار العمل ، بل أنه على العكس من ذلك يأتى فى مقدمة المهام التى يجب أن تضطلع بها لدولة فى الظروف الراهنة لتحقيق الانضباط والاستقرار والدعم الواجب في سوق الاوراق المالية .

- لابد وأن تساهم الدولة بالدور الواجب فى تهيئة المناخ الذى يساعد شركات القطاع الخاص على النفاذ الى الأسواق العالمية من خلال خطة عملية تتبناها هيئة المعارض وتساعد فيها كافة الوزارات المعنية بما فى ذلك وزارات الخارجية والسياحة والصناعة والزراعة والاعلام .

- لابد وأن تواصل الحكومة جهودها فى تحقيق الأمن والاستقرار بما يضمن تشجيع الاستثمار الوطنى والعربى والأجنبى ، وبما يضيفه ذلك من عوائد ايجابية الى الناتج القومى نتيجة لانتعاش حركة السياحة نتيجة لذلك .

- لابد وأن تواصل الحكومة جهودها فى تحسين مناخ الاستثمار وإزالة كافة العوائق التى يمكن أن تقف فى سبيله كما يجب أن تعمل على جذب المزيد من مدخرات المصريين العاملين فى الخارج .

- لابد وأن تواصل الحكومة جهودها فى تشجيع الاستثمار الزراعى من خلال اجراء المزيد من البحوث العلمية عن مدى توافر المياه الجوفيه فى المناطق الصالحة للزراعة ، ومدى الأعماق التى تصل إليها ، فضلاً عن أداء دورها الواجب فى إنشاء الطرق والمرافق التى تساهم فى تشجيع المزيد من المستثمرين على الدخول فى هذا النشاط .

- كما يجب أن تواصل الحكومة جهودها فى مجال الأبحاث الزراعية المختلفة سواء ما يتعلق منها بزيادة انتاجية المحاصيل ، أو مقاومة الآفات ، أو الاقتصاد فى استهلاك المياه أو المخصبات الصناعية ، وكل ما من شأنه المساهمة فى تخفيض تكلفة المنتجات الزراعية حتى تدعم القدرة التنافسية للحاصلات التصديرية وحتى نتمكن بذلك من الوقوف أمام الواردات الزراعية من الدول الأجنبية .

أما عن دعم القدرة التنافسية الذاتية للقطاع الخاص ، فان ذلك مرهون بتحقيق ما يلى :

- ألا يحصر رجال الأعمال جهودهم فى مطالبة الدولة والحكومة بأداء دورها ، بل يجب أن يكرسوا الجهد الأكبر من نشاطهم فى تنظيم أعمالهم وزيادة إنتاجهم وفتح منافذ جديدة أمامهم لتصريف المزيد من إنتاجهم فى الأسواق الخارجية ، وهنا لابد وأن تلعب الغرف التجارية والصناعية دوراً أكبر فى القيام بالدراسات التحليلية التى تكشف لأعضائها كافة المؤثرات العالمية التى تؤثر على السلع التى يقومون بانتاجها سواء من حيث المواصفات أو التغليف أو مدى ملاءمة الأسعار التى يمكن بيعها بها فى كل سوق من الأسواق العالمية المختلفة ، حتى يتمكن كل منتج من تكريس جهوده فى فتح أكثر الأسواق ملاءمة لظروف سلعته .

- ولاشك أن دعوتنا الى استخلاص الدلائل والمؤشرات التى تمكننا من دعم قدرات سلعنا على المنافسة الخارجية ، أو على الوقوف أمام السلع المناظرة لها والمستوردة من الخارج ، لابد وأن تلفت أنظار المسئولين بالغرف التجارية الى أهمية توافر ما ليس موجوداً من بيانات ، والعمل على تحديثها باستمرار طبقاً للتطورات العديدة التى تطرأ عليها كنتيجة طبيعية للتطورات التكنولوجية فى أساليب التصدير أو طرق الاستخدام أو غير ذلك من عوامل ومؤثرات يمكن أن تساهم بالطبع فى الشحذ الدائم والمستمر لقدرات وطاقات الغرف التجارية حتى ينهض كل منها بأداء دوره فى دعم القدرة التنافسية للسلع والخدمات التى يعمل بها كل عضو من أعضاء كل غرفة من هذه الغرف .

- لابد وأن يقوم كل منتج بالعمل على تخفيض تكاليف إنتاجه بشتى الطرق والوسائل التى تمكنه من ذلك ، بما فى ذلك أساليب الإنتاج والتمويل والإدارة والتسويق .